

العلمانية علاقتها بالدين والدولة

تدعي غالبية الفقهاء وأئمة المساجد أن العلمانية فكرة الحادية تعادي الدين؛ لكن العلمانية ليست سوى فلسفة اجتماعية سياسية تسعى لاصلاح المجتمع وتحقيق المساواة بين الناس وحماية الحريات العامة، بما في ذلك الحرية الدينية. وفي سعيها لتحقيق هذه الأهداف، تحث العلمانية الفرد والمجتمع على استخدام العقل والعلم والتجربة الإنسانية مرجعا أساسيا للحكم على أمور الحياة والدين. ويمكن تعريف العلمانية، كما جاء في موسوعة الويكيبيديا، أنها "فلسفة اجتماعية سياسية ترى أن نشاطات الإنسان وقراراته، خاصة السياسية منها، لا بد وأن تكون حرة لا تخضع لوجهة نظر دينية عقائدية". وكما سنوضح لاحقا، كان لفصل الدين عن الدولة في بلاد الغرب الفضل الأكبر في تحرير الإنسان وعقله من سطوة رجال الدين والدولة على السواء، وإرساء مبادئ العدالة والمساواة والمشاركة في الحكم، وإقامة نظم حكم أكثر عدالة واحتراما لحقوق الفرد وإنسانيته من كل النظم الايديولوجية التي ظهرت عبر التاريخ. وفي سياق تحليل هذه القضايا، سوف نحاول ايضاح طريقة تصرف العقل الايماني حين تواجهه تحديات علمية تستخدم المنطق وتسعى لخدمة الصالح العام.

العقل الايماني

العقل الايماني هو عقل إنساني عادي قد يكون ذكيا وقد يكون بليدا، لكنه عقل تمت محاصرته منذ الصغر واقناعه بايديولوجية دينية أو قومية أو ماركسية أو غير ذلك، وحرمانه من حرية التفكير، والنظر بحيادية لما يكتنف حياته من أمور مادية وثقافية. ولما كان حب الاستطلاع من أهم الغرائز التي تولد مع الإنسان، فإن حرمان الإنسان من حرية التفكير يعني وأد غريزة حب الاستطلاع لديه وحرمانه من التعرف إلى الجديد من الأفكار والآراء والنظريات العلمية والاجتماعية والحقائق الكونية. ومع الحرمان من حرية التفكير والرأي يُحرم العقل من الاسهام الواعي في خلق أشياء مادية وحسية جديدة تخدم الصالح العام، وذلك انطلاقا مما وهبه الله من قدرات ومواهب مميزة، وما يعيشه في العادة من تجارب حياتية متنوعة تشمل المرور بدهاليز النجاح والفشل، الأمل وخيبات الأمل، الفرح والحزن، الثقة وعدم الثقة بالنفس، والفقر والثراء. ويشمل الفقر والثراء، الفقر الروحي إلى جانب الفقر المادي، والثراء الفكري إلى جانب الثراء المالي، وثراء التجربة الإنسانية إلى جانب فقر تلك التجربة.

ويتم تحويل العقل الطفولي البريء من عقل منفتح مسكون بغريزة حب الاستطلاع إلى عقل ايماني منغلق على نفسه من خلال تأسيس وجدان الطفل الثقافي على الايمان بأفكار مقدسة أو شبه مقدسة لا تخضع للنقد أو التساؤل أو العلم، وتنشئته على التمسك بتقاليد وقيم ومعتقدات تميل بطبيعتها إلى الثبات وضعف القدرة على التطور. ومن خلال غرس مثل هذه الأفكار والقيم والمعتقدات في عقل الطفل قبل أن يتفتح على الدنيا ويتجول في شعابها وهضابها وينهل من علومها، يتم حرمان صاحبه من التجوال في عالم الفكر والخيال الواسع، وعزله عما يسكن خارج عالمه الضيق من أفكار وعلوم وتقاليد ومعتقدات وأنماط حياتية كثيرة التنوع، ثرية الألوان والمعاني. ومع أن العقل الايماني هو عقل إنساني كثيرا ما يتعاطف مع أصحاب الحاجات المادية والروحية بعفوية، إلا أنه يتمسك بمعتقدات

وتقاليد تعادي الحرية بوجه عام، وترفض مبدأ المساواة بين الناس على أساس المواطنة، وتميل إلى عدم احترام معتقدات غيرها من البشر، وتنحاز دوماً إلى جانب من ينتمي إلى فكرها و ضد من ينتمي إلى فكر مغاير. الأمر الذي يجعل العقل الايماني هذا يسهم، غالباً من دون وعي، في تجزئة المجتمع بدلاً من توحيد، ونشر الشك بدل الثقة بين الناس المنتمين لتقاليد مختلفة وعقائد متباينة.

ومن أجل ترويض العقل الايماني هذا على استئناس العزلة عن عالم الفكر المتحرر من البديهيات والمحظورات والحتميات بشقيها الغيبي والتاريخي، يتم ربطه بجماعة تؤمن بما يؤمن به من معتقدات وأفكار، وتلتزم بما يلتزم به من تقاليد ومواقف. وهذا يجعل العقل الايماني يعيش في جيتو ثقافي يحرمه من رؤية ما يسكن خلف حدود عالمة الضيق من ثقافات وقيم وعلوم ونظريات مختلفة عما لديه. ولما كان العالم الذي يسكن خلف أسوار الجيتوات الثقافية لا يتوقف أبداً عن التحول والتطور، فإن العقل الايماني يجد نفسه يتخلف يوماً بعد يوم عن العالم الذي يكتنف حياته ويؤثر فيها باستمرار، ما يجعله يشعر مع تقادم الأيام بالمزيد من الغربة عن العالم وعلومه، والاعتراب عنه، والعداء له أحياناً. وعلى سبيل المثال، حين يتربى طفل مسلم أو مسيحي على الايمان بوجود الله بوصف الوجود الإلهي أمراً بديهياً، فإنه يشعر بصدمة عنيفة حين يواجه شخصاً لا يؤمن بوجود الله؛ وهذه صدمة قد لا يفوق منها العقل الايماني مهما طال به العمر، وقد تحوله في لحظات إلى إنسان يشك في نفسه وايمانه من دون أن يكون لديه الجرأة على مواجهة نفسه والبوح بشكوكه تجاه ما نشأ على الايمان به من معتقدات.

إن تحويل العقل الطفولي البريء إلى عقل ايماني يقود العقل هذا إلى الدوران حول نفسه في حركة لا إرادية تُضعف ما لديه من قدرة على التفكير الواعي، فيما تحرمه من اكتساب أدوات التفكير، وتعمل على تقويض قدراته على التعامل مع تعقيدات الحياة اليومية ومواجهة التحديات المستقبلية بواقعية وعلمية. ومع تراجع قدرة العقل على التفكير، يصبح العقل عاجزاً عن تحديد مواقفه بحيادية من مختلف القضايا المجتمعية، بمن فيها القضايا العلمية والإنسانية؛ الأمر الذي يدفعه نحو التفرقة ضد من يختلف معه في الرأي والقناعات والمواقف؛ وهذه تفرقة تقود بعض اصحاب العقول الايمانية إلى كراهية الآخر ومناصبته العداء. لذلك نلاحظ أن العقل الايماني عامة يتجه إلى الشك في مواقف غيره من الناس، والتشكيك في معتقداتهم ونوابههم، واللجوء غالباً إلى الخرافات والأساطير كي يحمي نفسه من الأفكار الخارجة عن ذاته؛ وهذه تصرفات من شأنها أن تركز ما لديه من قناعات وقيم ومفاهيم يقوم الزمن والتطور العلمي بكشف عوراتها وزيف معظمها بالتدرج. ولما كان من طبيعة القناعات الايمانية أنها لا تتطور بالقدر الكافي لتتعايش مع زمها، فإن كل فكر جديد يتناقض معها أو يشكك في سلامتها يصبح، من وجهة نظر العقل الايماني، مجرد أكاذيب أو أوهام تعكس جهل أصحابها أو ضلالهم.

إن ثبات المعتقدات الايمانية والايديولوجية عامة، وعدم خضوعها لقوانين التطور الكونية والعلمية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، يجعل العقل الايماني ضعيف القدرة على التطور كذلك؛ وهذا يجعل من الصعب عليه، بحكم تكوينه الوجداني، أن يدرك طبيعة المتغيرات الكبرى ومغزاها. ومع تتابع الأيام والسنين، يتم نفي العقل الايماني من التاريخ، ما يجعله يلجؤ إلى الماضي والتراث كي يرتقي في أحضانه، ويتستر خلف جدرانه العالية من أنوار الحياة الساطعة وتعقيداتها المتنامية. إذ ليس في مقدور العقل الايماني أن يدرك أن الماضي هو اللحظة التي نتجاوزها كل لحظة تمر من عمر الزمن، وأن اللحظة

القادمة هي جزء من المستقبل الذي يسهم مئات الملايين من البشر في تشكيله. وفي ضوء الهروب غير الواعي من الحاضر إلى الماضي، يجد العقل الايماني نفسه مضطراً إلى الاستسلام للقضاء والقدر، والاتجاه نحو التواكل، والاستكانة للظلم بوصفه إرادة إلهية أو حتمية تاريخية لا فرار منها. وهكذا يتنازل العقل الايماني عن حقه الإلهي في استخدام ملكاته ومواهبه التي وهبها الله له لاثراء حياته وحياة غيره من البشر، وتأمين مستقبل أفضل له ولأحفاده من بعده.

وعلى سبيل المثال، مع أن ابن تيمية اعترف بأنه تأثر بفلسفة أبي الحسن البصري الذي كان يدعو إلى العقلانية، كما اعترف بتأثير فلسفة ابن رشد في أفكاره، إلا أنه انتصر لفكر أحمد بن حنبل القائل بتقديم النقل على العقل، إذ قال ابن تيمية إن "العقل أداة نقل وتنزيل، وليست أداة فهم وتأويل". (عبد الكريم الفيتوري، ابن تيمية وتشبيده للعقل التكفيري، الحوار المتمدن، 2008/9/27) حين يقول ابن تيمية إن "العقل أداة نقل وتنزيل، وليست أداة فهم وتأويل"، فإنه يلغي دور العقل في التفكير والتدبير، وتمكين الإنسان من فهم تعاليم دينه وعلوم دنياه. ويمكن القول إن حكم ابن تيمية هذا ربما كان أقسى ما يمكن أن يصدر عن إمام من أحكام تنص على إغلاق العقل ونفيه من حياة المؤمن، علماً بأن ابن تيمية، بغض النظر عما إذا كان قد أصاب أم أخطأ، لم يتوصل إلى النتيجة هذه وغيرها إلا باستخدام عقله. وهذه هي معضلة المسلمين مع الأئمة والفقهاء، القدامى والمحدثين، إذ فيما يمنحون أنفسهم الحق في استخدام عقولهم والتوصل إلى أحكام قاطعة كحد السيف، يُحزّمون على كل ذي عقل أن يستخدم عقله، وتكفيره أحياناً إذا تجرأ على مخالفة أحكامهم التي تتنافى مع منطق التاريخ والعلم، وقد تخالف شرع الله الذي خلق للإنسان عقلاً كي يستخدمه ويهتدي بنوره.

إن رأي ابن تيمية يشبه كثيراً رأي (أنسلم) أحد الكهنة المسيحيين الذين عاشوا في القرن الحادي عشر؛ قال أنسلم: "إنني لا أسعى أن أفهم كي أؤمن، وإنما أؤمن كي أفهم... أنني أعتقد أن عليّ أن أؤمن أولاً، وإلا لن أفهم"، وكأنه يقول إن من لا يؤمن بالمسيحية لا يمكن له أن يفهم علوم الدنيا. وهذا يعني أن الايمان، بالنسبة للكاهن أنسلم وابن تيمية يسبق الفهم، ما يجعل الايمان هو الطريق الوحيد إلى ادراك الحقيقة بكافة أشكالها وصورها. ومع أنه من الممكن أن يساعد الايمان مؤمناً على إدراك الحقيقة الإلهية، إلا ان الايمان وحده لا يستطيع أن يساعد مؤمناً على التعرف على الحقيقة العلمية الدنيوية. لذلك نلاحظ أن المؤمن يريد أن يؤمن، ولا يريد أن يفكر؛ لأن الايمان، وذلك خلافاً للتفكير، سهل من شأنه أن يريح النفس ويزيل شبح التحديات والظنون. لكن الواقع يشير إلى أن أكثر المؤمنين تزموا واعتماداً على النقل والابتعاد عن العقل في اليهودية والمسيحية والإسلام هم أكثر أتباع تلك الديانات تخلفاً من النواحي الثقافية والاقتصادية والعلمية، وأكثرهم جهلاً بمعطيات الحياة وما تعيشه العالم من تطور.

علاقة الدين بالدولة

حين سأل أتباع السيد المسيح نبيهم عن موقفه من القيصر الروماني، قال كلمته المشهورة: "أعطي لقيصر ما لقيصر، وما لله لله"، ما جعل تلك المقولة تغدو مثلاً أسهم في إرساء الأساس لمبدأ فصل أمور الدين عن أمور الحكم. إذ تعكس تلك الكلمات قناعة النبي عيسى بأن هناك مجالين للحياة: أحدهما ديني من اختصاص المؤسسة الدينية التي تتبع شرع الله، والثاني دنيوي من اختصاص الدولة التي تتبع شرع الحاكم، وإن صلاح الأمة لا يتأتى إلا بفصل الاثنين عن بعضهما البعض. ومع وصول الديمقراطية كنظام حكم إلى أوروبا في النصف الثاني من القرن

الثامن عشر، فإن شرع الحاكم أصبح خاضعا خضوعا كاملا لشرع الشعب، وشرع الشعب أصبح خاضعا لشرع الأغلبية الشعبية؛ إذ نصت مختلف الدساتير الديمقراطية فيما بعد على أن الشعب هو مصدر السلطات جميعا، فيما قامت بتوزيع تلك السلطات وفصلها بطريقة تضمن تكاملها ونزاهتها على ثلاث مؤسسات مجتمعية؛ هي السلطة التنفيذية ويرأسها رأس الدولة، والسلطة التشريعية التي تمثل الشعب وتنطق باسمه والسلطة القضائية التي تشترك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في اختيار أعضائها لتكون طرفا محايدا.

ولما كان المسيح، شأنه شأن كافة الأنبياء، لا يأتي بحكم إلا بايحاء من الله، فإن عزل أمور الدين عن أمور الحكم لا بد وأن يحظى بمباركة إلهية. ومع أن رجال الكنيسة قاموا بعد قرون باستغلال ظروف تراجع الدولة وضعفها للهيمنة على السياسة واستباحة حقوق الناس واستعبادهم أحيانا، إلا أن الرجل الذي أعاد طرح فكرة فصل الدين عن الدولة في أوروبا كان قسيساً ولم يكن فيلسوفاً أو سياسياً، ما يؤكد أن فصل الدين عن الدولة هو جزء من الإيمان، وليس أمراً مخالفاً لتعاليم الدين المسيحي. لقد رأى ذلك القسيس أن عدم تدخل المؤسسة الدينية في أمور الحكم والحياة اليومية هو السبيل الوحيد لوقف الحروب الدينية المدمرة التي استمرت نحو ثمانين سنة وتسببت في قتل نحو ثلث سكان أوروبا الوسطى، وعودة السلم والاستقرار إلى ربوع أوروبا؛ ولقد قاد ذلك التطور فيما بعد إلى تحرير العقل من المكبلات العقائدية عامة، وتحرير الإنسان من عبث رجال الكنيسة ورجال الدولة على السواء.

حين أرسل الله النبي محمد إلى العرب مُبشراً ونذيراً، جاءت رسالة الإسلام مشابهة لرسالة النبي عيسى؛ إذ جاء في الآية 38 من سورة الشورى قول الله "وأمرهم شورى بينهم". وانسجاماً مع هذه الآية، جاء على لسان الرسول كما تقول كتب التاريخ، حديثان يقول أحدهما: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"، ويقول الثاني "إنما أنا بشر مثلكم، إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من أمور دنياكم فإنما أنا بشر". ومن خلال هذين الحديثين، يعترف الرسول أولاً بأن الناس أعلم بأمور دنياهم من أي إنسان آخر، حتى وإن كان نبياً، ويوضح ثانياً مبرر فصل أمور الدين عن أمور الحياة على أساس المعرفة والاختصاص، ويعلن بشكل غير مباشر ثالثاً أن الشعب هو مصدر السلطات (أنتم أعلم بأمور دنياكم)، وهذا هو أساس النظام الديمقراطي. بناء على ذلك، يمكن القول أنه فيما قام المسيح بإرساء الأساس لمبدأ فصل الدين عن الدولة، قام النبي محمد بترجمة ذلك المبدأ إلى إجراء عملي وتوضيح أسبابه. لذلك كان علينا أن نعترف بأن فصل أمور الدين عن أمور الدنيا هو جزء من الرسالة الدينية التي أنزلها الله على الناس من خلال رسله، وأن مبدأ فصل الدين عن الدولة حظي وما يزال يحظى بتأييد رجال الدين الذين يلتزمون الأمانة مع النفس والدين، ويتوخون إصلاح المجتمع وصلاح الأمة، وتحرير الإنسان المسلم والعقل المؤمن من الجهل والفقر والاستبداد.

العلمانية والتراث الفقهي

إن دراسة الفلسفة العلمانية ومتابعة مسيرتها عبر الزمن تُظهر أن الدولة العلمانية المدنية، أي الدولة القائمة على المساواة بين الناس ومشاركة الشعوب في العملية السياسية، لم تقف يوماً موقفا معاديا للدين، ولا حتى مناهضا له. كما أن التمعن فيما جاء في القرآن الكريم من آيات تتعلق بمبدأي الشورى والتشاور، وحرية التدين، ودور الرسول في حياة الناس، وقراءة الأحاديث المنسوبة إلى الرسل ذات

العلاقة بإدارة شؤون الحكم، تُظهر بوضوح أن مبدأي فصل أمور الدين عن أمور الحياة والحكم هما جزء من تعاليم الإسلام والمسيحية واليهودية.

وإذا أمعنا النظر في هذه الأفكار والمواقف فسوف نكتشف أنها تستمد رؤيتها من روح الدين الإسلامي، فالإسلام جاء ليحرر المرأة والعبيد، ويحث على العلم والتعلم والتفكير والتأمل. وما دام أن الإسلام دين علم، والعلم فكرة مستوحاة من الكون وقوانينه الإلهية، ومن الطبيعة والحياة الإنسانية نفسها، فإن العلم، شأنه شأن الدين، هو نظام مسخر لخدمة الإنسان. فالعلم هو المنظومة الفكرية والأداة العملية التي توحد البشر حول مفاهيم وحقائق مشتركة، وتخدم البشرية من خلال العمل على حل الغاز حياة الإنسان والكواكب، وكشف ما في الكون من أسرار، وتوظيفها لتشديد حياة إنسانية أفضل من النواحي المادية، وأكثر متعة وسلاماً وعدلاً. وبسبب كون العلماء والمفكرين أدوات خلقها الله ووهبها قدرات عقلية غير عادية كي تفكر وتتوصل إلى تفكيك قوانين الخلق التي تتحكم في حياة البشر والكواكب، فإن الله فضّل العلماء على غيرهم من مخلوقاته. ولهذا يقول القرآن الكريم، "قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ" (الزمر 9). من ناحية ثانية، بعث الله الأنبياء والرسل وأنزل رسالات سماوية من أجل هداية الناس وحثهم على عمل المعروف والخير؛ الأمر الذي يعني أن الدين جاء لخدمة الإنسان ولم يأتي لاستعباد الإنسان وتحويله إلى أداة لخدمة الدين ورجاله.

لكن سيادة تراث فقهي إسلامي جاء منذ البداية لخدمة أهواء سلطان جائر، واقصاء المفكرين والمعارضين السياسيين وأتباع المذاهب المخالفة لمذهب السلطان، جعل من الصعب قيام الدين بدوره الاجتماعي الذي يدعو إلى التسامح وتآلف القلوب، وتعاطف الأثرياء مع الفقراء، والجنوح نحو السلم. إذ تسبب تزواج الدين مع الدولة في معظم فترات تاريخ العرب في جمود الحركة الفكرية والعلمية، وتخلف الشعوب المسلمة عامة عن العصر ومعظم شعوب العالم، وحرمانهم من الحرية والعدالة والمساواة أمام القانون. وفي المقابل، تسبب فصل الدين عن الدولة في أوروبا وأمريكا في عودة الدين إلى ممارسة دوره الاجتماعي البناء، وحث الناس جميعاً على عمل الخير والابتعاد عن الشر، وتشجيع الأثرياء والأقوياء على التعاطف مع الفقراء والضعفاء، والعيش سوية في ظل قوانين مدنية تكفل احترام كل مواطن لحقوق غيره من الناس، والتمتع بحرية الرأي والعبادة والعمل. وبسبب فصل الدين عن الدولة، فإن دول أوروبا الغربية رأت أن من واجبها منح اللجوء السياسي لنحو مليون لاجئ سوري، وتقديم العون المادي لهم، فيما لم تبادر دولة إسلامية واحدة باتخاذ موقف مماثل، باستثناء دول الجوار التي قدمت العون المادي للمحتاجين مضطرة بسبب نزوحهم غير المتوقع.

حين اتجه النبي إلى بناء دولة تجمع عرب شبه الجزيرة العربية حول الإسلام، رأى أن تحقيق ذلك الهدف يحتاج إلى حنكة سياسية تُحسن استخدام رسالة الإسلام. وحيث أن أتباعه لم يجدوا قائداً وهدايا أفضل منه، فإنهم اتجهوا إلى طاعته، يصغون إليه ويستأنسون برأيه وحكمته، مع علمهم بأنه ليس وكيلاً ولا سلطاناً عليهم، ما جعل الصحابة يختلفون مع النبي في الرأي بشأن أكثر من قضية. إذ كانوا كلما أمرهم بشيء ملتبس بين الدين والدنيا يسألونه هل هذا من الوحي؟، فإذا كان من الوحي قبلوه، وإذا كان من عنده ناقشوه، لدرجة أنهم خالفوه الرأي مراراً، كما حدث في غزوتي بدر والخندق. ولقد اعتمد الصحابة في موقفهم هذا على الحديث الذي يقول: "إنما أنا بشر مثلكم، إذا أمرتكم بشيء من أمر دينكم

فخذوا به، وإذا أمرتكم بشيء من أمور دنياكم فإنما أنا بشر". وهذا يشير بوضوح إلى أن ممارسة الحكم في تلك المرحلة اقتربت كثيرا من فصل الدين عن الدولة الذي تقوم عليه العلمانية.

هناك من المسلمين من يتساءل عن حكم الحلال والحرام في الدين، وعن الجهة المسؤولة عن تطبيق الحدود الشرعية. هذا سؤال مشروع، لكن الإجابة عنه جاءت في قرارات عمر بن الخطاب الذي رأى أن المصلحة العامة هي المرجع الذي يرجع الحاكم إليه في تقرير مدى صلاحية بعض الأحكام في ظل الظروف الحياتية المختلفة. يقول محمد عابد الجابري، كان الرسول "يعتبر نفسه، ويعتبره المسلمون، نبيا رسولا كما وصفه القرآن. وقد خاض حروبا، وقاد حملات، ونظم شؤون الجماعة وسهر على وحدتها... لكنه فعل ذلك لا بوصفه زعيما سياسيا، أو قائدا عسكريا، بل بوصفه صاحب دعوة وناشر دين جديد. والفرق بين الوضعيتين هو أن الزعيم السياسي والفاتح العسكري يقصران اهتمامهما على شؤون الدنيا وحدها، وشؤون الحكم والسياسة وما يرتبط بهما من أمور اقتصادية واجتماعية وثقافية يؤول أمرها كلها إلى الوجود البشري في هذا العالم. أما النبي الرسول فهو يركز اهتماماته ودعوته على المصير بعد الدنيا، على شؤون الآخرة." (محمد عابد الجابري: الدين والدولة وتطبيق الشريعة، مركز دراسات الوحدة العربية، ص 14-15)

في سبيل توضيح العلاقة بين الدين والدولة وتطبيق الشرع، نشير إلى بعض ما اتخذه عمر بن الخطاب من قرارات وما ترتب عليها من تشريعات راعت ظروف الحياة، وتوخت المصلحة العامة للأمة، وتشمل المصلحة هذه جلب المنفعة ودرء الضرر. فعلى سبيل المثال، اتخذ عمر قرارا بعدم توزيع أرض العراق على المقاتلين، وذلك خلافا لنص قرآني واضح، واللجوء بدلا من توزيع الأراضي إلى فرض الخراج عليها. ولقد قال عمر للصحابة الذين اعترضوا على قراره هذا: "إذا قسمت أرض العراق بعلوجها وأرض الشام بعلوجها فما يسد به الثغور؟ وما يكون للذرية والأرامل بهذا البلد وبغيره من أهل الشام والعراق؟". (المرجع السابق، ص 46) إلى جانب ذلك، قام عمر بتعطيل النص القرآني القائل بقطع يد السارق، وذلك بسبب انتشار المجاعة في بداية عهده. ومع أن القرآن أحل للمسلمين الزواج من بنات أهل الكتاب من اليهود والنصارى، إلا أن عمر منع الزواج هذا خوفا من اقبال المسلمين على الزواج من تلك النساء، وما يترتب على ذلك من مشاكل اجتماعية تؤدي إلى شيوع العنوسة بين نساء المسلمين. إلى جانب ذلك، عطل الخليفة عمر بن الخطاب العمل بحكم الآية التي تنص على دفع الأموال لجماعة "المؤلفة قلوبهم"، أي لشيوخ القبائل الذين كانوا يتصفون بضعف إيمانهم. إذ فيما قام الرسول بتوزيع الأموال عليهم، وسار أبو بكر على طريق الرسول، قام عمر بالغاء هذا القرار. وحين جاءه من يسأل ويتذمر، قال لهم كنا ندفع لكم حين كان الإسلام ضعيفا، أما اليوم وقد أصبح الإسلام قويا فعليكم ان تعملوا كغيركم؛ مرة أخرى يُخضع عمر النص للمصلحة العامة وتغيير ظروف الحياة.

وقبل أن يقوم عمر بن الخطاب بتعطيل أحكام نصوص جاءت في القرآن الكريم، فإن الرسول وخليفته الأول أبو بكر الصديق فعلا الشيء نفسه سعيا لحماية المصلحة العامة. إذ تشير بعض الأحاديث المنسوبة إلى الرسول إلى أنه قال "لا تقطع الأيدي في السفر"، كما قال أيضا "لا تُقام الحدود في دار الحرب مخافة أن يهرب الذين تجب فيهم إلى العدو". (المرجع السابق، ص 49). أما أبو بكر فقد حارب المرتدين بعد وفاة الرسول على الرغم من اعتراض عمر بن الخطاب، وخلافا للآية التي تقول "لا إكراه في

الدين". وهذا دليل واضح على أن المصلحة العامة كانت لها الأولوية في قرارات الرسول وأبي بكر وعمر بن الخطاب، وأن هؤلاء جميعاً أخضعوا النص لظروف الحياة المتغيرة. وفي الواقع، جاءت قرارات الرسول وأبي بكر وعمر المشار إليها أعلاه لتخدم المصلحة العامة من خلال حماية الدولة. وهذا يعني أن الرسول وأبي بكر وعمر قاموا بتوظيف الدين في خدمة الدولة، لأنها هي المسؤولة عن الشعب والمعنية بالمصلحة العامة، ولأنها المؤسسة المجتمعية الوحيدة القادرة على حماية الدين والمصلحة العامة، وأن الدولة التي أقامها الرسول ودافع أبو بكر عنها بشراسة، ونجح عمر في تثبيت أركانها استمدت روحها من الدين الإسلامي، لكنها لم تلتزم بأحكام كل نص جاء في القرآن الكريم.

الإسلام والعلمانية

يقول الكثير من الفقهاء وأئمة المساجد أن العلمانية تتناقض مع الإسلام، وأنها حركة تقوم على الإلحاد والعداء للدين. إن من المؤكد أن هناك فرق بين التأويلات الفقهية والفكر العلماني، لكن التناقض بين الإسلام والعلمانية كمبادئ في الحكم والنظرة إلى الإنسان فلا وجود له تقريباً. فالعلمانية فلسفة اجتماعية تحررية تدعو إلى فصل الدين عن الدولة، لأنها ترى أن الإنسان قادر على إدارة شؤون حياته بنفسه، والتعامل مع ما قد يعترض طريقه من مشاكل وتحديات إذا تمتع بالحرية، وأن من حقه أن يقوم بإدارة حياته بنفسه. ويعود الفضل في هذا إلى الله الذي وهب الإنسان ملكات عقلية وروحية وقدرات على التعلم والابداع. لذلك تدعو العلمانية إلى تطوير العلوم والتعرف على قوانين الطبيعة التي صنعها الله، وتوظيف تلك العلوم والقوانين في خدمة الإنسان والحياة. كما تدعو إلى الحرية واستخدام العقل، والرجوع إلى التجربة الإنسانية، وتحكيم المنطق، واللجوء إلى الحوار لفض الخلافات بين الناس بطرق سلمية، والتوصل إلى حلول عملية لمشاكلهم، ومواجهة تحديات حياتهم وزمنهم.

حين تدعو العلمانية إلى فصل الدين عن الدولة، فإنها تدعو عملياً إلى فصل نشاطات الوعظ الديني عن الخوض في الأمور الحياتية العامة والسياسة، بمن فيها سن القوانين ورسم سياسات التعليم، وإدارة النشاطات الثقافية والاقتصادية والعلاقات الدولية. من ناحية ثانية، ترفض العلمانية قيام بعض الناس بفرض معتقداتهم على غيرهم من البشر بقوة الإكراه؛ كما ترفض أيضاً تدخل الدولة في الأمور الدينية. وهذا يتوافق مع موقف الإسلام، لأن الله لم يعين الرسول حاكماً على الناس أو وكيلاً عليهم؛ إذ لا يوجد نص قرآني واحد يشير إلى أن الله أرسل محمداً حاكماً، بل العكس من ذلك هو الصحيح. يقول القرآن في أكثر من آية إن الرسول ليس بوكيل على الناس "رَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ إِنَّ يَسْتَأْذِنُكُمْ أَوْ إِنْ يَسْتَأْذِنُكُمْ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ عَلَيْهِمْ وَكَيْلًا" (الإسراء 54) كما يقول أيضاً "إِنَّ عِبَادِي لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلْطَانٌ وَكَفَىٰ بِرَبِّكَ وَكَيْلًا" (الإسراء 65) وَيَالْحَقِّ أَنْزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا مُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (الإسراء 105) يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ شَاهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا (الأحزاب 45) وهذا يعني أن الإسلام دين وليس دين ودولة، وأن النبي لم يُبعث حاكماً، وإنما هادياً للناس، ومبشراً بالجنة.

من ناحية أخرى، يحث الإسلام الناس على الشورى، إذ يقول القرآن "وأمرهم شورى بينهم"، ما يعني أن من حق الناس أن يتشاوروا حول كافة الأمور التي تهمهم؛ وهذه تشمل أمور الحياة والدين والسياسة والحكم، وكل ما يتعلق بها من قوانين وعلاقات اجتماعية وثقافية واقتصادية. وهذا يُخضع

شرعاً كل التأويلات الفقهية والتراث الديني برمته لعمليات المراجعة من قبل الناس، ما يجعل حصر الاجتهاد في مجموعة صغيرة من الفقهاء عملاً مخالفاً لمبدأ الشورى المنصوص عليه في القرآن الكريم. ولما كانت عمليات التشاور بين الناس لا تتم بفرض رأي على رأي آخر، فإن الحرية تصبح من أهم مبادئ الإسلام، كما يصبح استخدام العقل هو الأسلوب المنطقي للوصول إلى الحقيقة العلمية والدينية على السواء، وإرساء مبدأ التعايش السلمي بين مختلف الناس والأفكار والأديان.

ولما كانت فكرة فصل الدين عن الدولة قد جاءت أساساً على لسان النبي عيسى الذي كان مسؤولاً عن تأسيس أكبر ديانة في تاريخ البشرية، فإن اتهام العلمانية بأنها فكرة تتعارض مع الدين هو اتهام باطل. ولقد جاء كتاب "الإسلام وأصول الحكم" للشيخ علي عبد الرازق الذي نُشر في عام 1925 ليؤكد أن القرآن ينص على فصل الدين عن الدولة. قال علي عبد الرازق، إن الرجوع إلى القرآن ودراسة نصوصه دراسة مستفيضة تُبين "أن الإسلام رسالة لا حكم، ودين لا دولة". ومما جاء في كتاب الإسلام وأصول الحكم قول عبد الرازق إن استبداد السلطة الذي تفشى في عهود الخلافة جعل من الطبيعي أن "يستحيل السلطان وحشاً سفاكاً وشيطاناً ماردًا إذا ظفرت يدها بمن يحاول الخروج عن طاعته وتقويض كرسيه، وإنه لطبيعي فيه أن يكون عدوًا لدودًا لكل بحث علمي يتخيل أنه قد يمس قواعد ملكه، ومن هنا نشأ الضغط الملوكي على حرية العلم ومعاهد التعليم، ولا شك أن أخطرها كان علم السياسة، ولذلك كان حتمًا على الخلفاء أن يسدوا طريقه ومنافذه أمام الناس." وفيما يتعلق بالقضاء، قال الشيخ عبد الرازق، "إذا أردنا أن نستنبط شيئاً من نظامه صلى الله عليه وسلم في القضاء نجد أنّ استنباط شيء من ذلك غير يسير، بل غير ممكن، لأنّ الذي نُقل إلينا من أحاديث القضاء النبوي لا يبلغ أن يعطيك صورة بيّنة لذلك القضاء ولا لما كان له من نظام، إن كان له نظام." ويلخص عبد الرازق موقفه من فصل الدين عن الدولة في قوله: كانت "ولاية رسول الله على قومه ولاية روحية، منشؤها إيمان القلب، وخضوعه خضوعاً صادقاً تاماً يتبعه خضوع الجسم، وولاية الحاكم ولاية مادية، تعتمد إخضاع الجسم من غير أن يكون لها بالقلوب اتصال. تلك ولاية هداية إلى الله وإرشاد إليه، وهذه ولاية تدبير لمصالح الحياة وعمار الأرض. تلك للدين، وهذه للدنيا." (مجد فطيش: تلخيص كتاب الإسلام وأصول الحكم، فكر بلا قيود)

<https://fakkerfree.wordpress.com/2014/06/12/%D8%AA%D9%84%D8%AE%D9%8A%D8%B5-%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85-%D9%88%D8%A3%D8%B5%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%83%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D9%8A%D8%AE/>

إن فصل الدين عن الدولة لا ينتقص من قدر الدين، كما يحاول فقهاء السلاطين إيهام المؤمنين، ولا يقلل من أهميته في حياة المؤمنين أو دوره في حياة المجتمع، بل يصون الدين من عبث السياسة والسياسيين، ويرسي الأساس لتحرير كافة المواطنين بمن فيهم رجال الدين أنفسهم من سطوة الدولة. وتوضح التجربة الأوروبية في الحكم أن فصل الدين عن الدولة حافظ على قيم الدين وشعائره ومقدساته وموقعه من حياة المجتمعات المسيحية عامة، لكنه أدى إلى حرمان رجال الدين من التدخل في شؤون الحكم والسياسة. إن حماية الدولة للدين في ظل العلمانية تتجلى في قيام كافة الدول الديمقراطية باعتبار حرية العبادة جزءاً أساسياً من الحريات العامة التي تلتزم الدولة بتوفيرها وتقوم بحمايتها. وهذا ما شاهدته شخصياً ليس فقط في أوروبا وأمريكا، وإنما أيضاً في كوريا الجنوبية.

يقول الشيخ محمد متولي الشعراوي إن الإسلام يُفرق بين حركة الحياة، أي التجربة العملية والعلمية والمادية، وحركة الأهواء الإنسانية، وأن الدين جاء لينظم حركة الأهواء وليس حركة الحياة. كما يقول أيضاً إن الله يتدخل من خلال الدين لتوجيه أهواء الناس بعيداً عن حركة الحياة التي تركها لنشاطات العقول وطموحات النفس البشرية التي تشمل النشاطات المادية والعلمية والتجريبية، لأن السماء والوحي لا يتدخلان في النشاط التجريبي. ويضيف الشعراوي القول بأن الله يريد من البشر أن يتأملوا في الكون وقوانينه وعملية الخلق كي يستنبطوا منها ما يفيدهم ويسعدهم في الحياة؛ وحتى تستقيم أمور الحياة والدنيا، كان لا بد من عزل أهواء البشر والأحكام التي تُنظمها، أي الدين، عن نشاطات العقل البشري ومجالاته، أي العلم والفكر. أما تدخل الدين في الابتكارات والمنتجات الصناعية، فيقتصر على توجيه تلك المبتكرات لخدمة البشرية وعمل الخير وإسعاد الناس، وليس لاستغلالهم وتدمير حياتهم. ولذلك قال الشعراوي أيضاً: "أتمني أن يصل الدين إلي أهل السياسة ولا يصل أهل الدين للسياسة".

أما فيما يتعلق بتهمة الإلحاد التي يكيلها البعض للعلمانية والعلمانيين، فهي تهمة باطلة تقوم على تزييف التاريخ وحقائق الواقع والعداء للحرية؛ فجزور الدعوة إلى فصل الدين عن الدولة تعود إلى مقولة النبي عيسى التي أشرنا إليها، والتي جاءت الأحاديث المنسوبة للرسول لتأكيداتها وتنظيمها. من ناحية ثانية، جاء طرح مشروع فصل الدين عن الدولة في منتصف القرن السابع عشر من قبل قسيس وليس حاكم أو فيلسوف أو ملحد، لأنه لم يكن في أوروبا في تلك الأيام شخص واحد معروف بالإلحاد. إذ على الرغم من فصل الدين عن الدولة في عام 1648، إلا أن محاكم التفتيش التي كانت تُحاكم وتُكفر وأحياناً تحرق المتهمين بالإلحاد استمرت في ممارسة نشاطاتها حتى منتصف القرن التاسع عشر. وربما كان كارل ماركس أول ملحد في التاريخ الحديث يُجاهر بالحاده ورفضه للدين وينجو من العقاب. ويعود السبب في نجاته ماركس إلى أنه ولد يهودياً ولم يولد مسيحياً، وأنه لم يكن لليهود دولة دينية. وفي الواقع، لم تبدأ حركة الإلحاد كما نعرفها اليوم في الغرب إلا في النصف الثاني من القرن العشرين، كما أن كتب المُلحدون لم تنتشر على نطاق واسع إلا ابتداءً من الربع الأخير من ذلك القرن. مع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن نحو ربع سكان الكرة الأرضية من البالغين هم إما ملحدون لا يعترفون بوجود الله ولا بأي دين، أو موحدون يؤمنون بالله، ولكن لا يؤمنون بدين معين.

إن كون العلمانية فلسفة إنسانية تقوم على الإيمان بالعقل والعلم، وتنادي بتحرير الإنسان وعقله مما يكبله من تقاليد وأحكام عقائدية، وارساء مبدأ المساواة بين البشر، يجعلها الملجأ الوحيد لمن يتخذ من الدين موقفاً يقوم على الرفض. ولما كانت العلمانية فلسفة فكرية كونية، وليست تنظيمياً أيديولوجياً يهيمن عليه قادة يحملون أفكاراً واحدة، فإن الباب بقي مفتوحاً لكل من يؤمن بوجوب فصل الدين عن الدولة كي ينتمي إلى تلك الفلسفة التحررية. ولهذا السبب انقسم العلمانيون إلى فريقين، فريق معاشة يؤمن بالدين ويسعى إلى تعايش السياسة معه، وفريق مواجهة يرفض تدخل الدين في أمور الحياة ويتخذ موقفاً مناوئاً له. مع ذلك لا يوجد علماني عربي أو غير عربي يعمل على خلق معارك وهمية مع الدين، أو يطالب الدولة بمحاربه أو إقصاء أتباعه. وهذا يعني أنه لا يوجد تناقض بين الإسلام والعلمانية، فيما يوجد تناقض بين فقه النقل والجهل والظلم والاستبداد، وفكر العقل والعلم والعدل والحرية. وفي الواقع، لا يزيد التراث الفقهي الإسلامي كثيراً عن كونه أقوال رجال عاشوا حياة بسيطة لم تعرف علماً طبيعياً ولا فكراً علمياً أصيلاً ولا اقتصاداً إنتاجياً تقريباً، وإنما عرفت علم الكلام الذي لا يقوم على حقائق

كونية أو علمية أو قوانين الكون الإلهية التي تم اكتشافها بعد موتهم بقرون. الفقه هو مجرد آراء جاء معظمها ضمن جهود فقهاء السلاطين الذين تم توظيفهم لخدمة الحاكم، لا من أجل أن يحكم بالعدل بين الناس، بل كي يمارس القهر والكبت والاستغلال، ومخالفة القيم الإنسانية والرغبة الإلهية باسم الدين.

حين يكون إنسان عضواً في طائفة دينية منغلقة على نفسها، أو في تنظيم إيديولوجي هرمي، فإنه يُحرم تلقائياً من حرية التحدث باسمه والتعبير عن رأيه، لأن المفردات اللغوية التي يكون عليه أن يستخدمها، والمعتقدات التي يلتزم طوعاً أو قسراً بها تُصادر حقه في حرية التفكير والتعبير. إن منظومة العقائد والقيم والطقوس والالتزامات التي تُفرض على المؤمن المنتمي لجماعة عقائدية دينية أو غير دينية لا تسلب حريته في التعبير عن رأيه فحسب، وإنما تسلب أيضاً قدرته على فهم العقيدة كما يراها، وتقييم قدرتها على التجاوب مع حاجاته النفسية والمعيشية. إن كل جماعة عقائدية، بحكم طبيعة تكوينها وتنظيمها، تحتم على كل عضو فيها أن يفهم العقيدة كما يراها قادة التنظيم من فقهاء وإيديولوجيين، وأن يلتزم بما يُقره أولئك القادة من تعليمات؛ فيما يقوم القادة بتفصيل الأوامر والنواهي بشكل يمكنهم من السيطرة على أتباع يغلب عليهم طابع الجهل وضعف الإرادة، وتوظيفهم في خدمة مصالح تتعارض في معظم الأحيان مع مصالحهم ومصلحة عامة الناس والمجتمع.

إن من يدرس حال التشريع في الدول العربية التي تخضع اليوم، كما في الماضي، لسلطة سياسية دينية أو شبه دينية، يكتشف أن المؤسسة الدينية لا تتمتع سوى بأقل القليل من الحرية، وأن الكثير من التشريعات التي تصدر عنها تأتي تجاوباً مع رغبات الحكام، وليس استجابة لحاجات الناس. وهذا يعني أن عدم فصل الدين عن الدولة في البلاد العربية لا يوفر الحرية لرجال الدين، وإنما يجعلهم موظفين لدى الدولة، ما يفرض عليهم أن يكيّفوا آرائهم وخطبة الجمعة بالذات بالطريقة التي تخدم الحاكم وأهدافه الآتية؛ وهذا يتطلب غالباً تزييف وعي المؤمنين وصرف أنظارهم عن أمور الحياة الحيوية والقضايا الملحة التي لا يجوز إهمالها. وفي نهاية خطبة الجمعة يقوم إمام المسجد بتذكير المصلين بعدل الحاكم وأفضاله على الرعية والدعوة له بطول العمر، حتى وإن كان ظالماً وفاسقاً، وتردد جموع المصلين قائلة "آمين"، حتى يستمر الظلم، ويترسخ الخنوع في نفوس المؤمنين، وتستسلم الشعوب للتخلف والجهل.

من ناحية ثانية، يقول معظم المفكرين والمثقفين في الغرب إن فصل الدين عن الدولة قام بحماية المؤسسة الدينية، وصيانة المقدسات وبيوت العبادة من سطوة الدولة وتدخلها في الشؤون الدينية. ويقول آخرون إن عملية الفصل مهدت الطريق لشيوع الحرية الفردية والديمقراطية وبلورة مبدأ المواطنة الذي يقوم على وجود عقد اجتماعي بين السلطة السياسية والمواطنين يحدد مسؤوليات كل طرف وحقوقه؛ لكن فصل الدين عن الدولة في أوروبا وأمريكا قام بتحقيق الهدفين معاً. إذ إن من يدرس حال التشريع في دول الغرب الديمقراطية يكتشف أن المؤسسة الدينية تتمتع بالحرية التامة في مجال عملها، وأن الدولة العلمانية لا تتدخل في شؤونها فحسب، وإنما تقوم بتأمين الحرية لتلك المؤسسة وحمايتها، وضمان حق رجالها في الترويج لأفكارهم.

فعلى سبيل المثال، مع أن ألمانيا دولة علمانية حتى النخاع، إلا أن الدولة تنفق مبالغ مالية كبيرة سنوياً على الكنائس والمواقع الدينية الأثرية، وأن وزارة التعليم التي تشرف على الشؤون الدينية تقوم

بترميم الكنائس التي تحتاج إلى صيانة بشكل منتظم. بل أكثر من ذلك بكثير، إذ تتيح الحكومة الألمانية لمختلف الكنائس، أي المذاهب، الفرصة لجمع الرسوم التي تفرضها على أتباعها ضمن نظام جمع الضرائب الذي تقره الدولة، وتعطي الكنائس حرية التصرف في أموالها. أما في فرنسا التي كانت إحدى أهم نقاط انطلاق الحركة العلمانية وما تزال قلعة من قلاعها، فتقوم الدولة فيها بدفع معاشات الأساتذة الذين يعملون في المدارس الدينية إسوة بغيرهم من أساتذة يعملون في المدارس الحكومية. وهذا يوضح أن العلمانية ليست حركة معادية للدين، أو حركة إلحادية تستهدف إلغاء الدين، وإنما هي نظام حكم يحمي الدين وحرية العبادة والتعليم، لكنه يختلف عن الدين في أنه يجعل الشعب، بكافة طوائفه السياسية والدينية والفكرية والثقافية، مصدر الشرعية.

د. محمد عبد العزيز ربيع www.yazour.com